الجمهورية العربية المتحدة

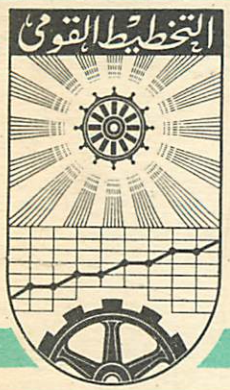

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٥٨٠)

اقتصاديات الاشتراكية

الجزء الرابع

دكتور خليل حسن خليل

يونيو ١٩٦٥

الآراء التى وردت فى هذه المذكرة
تمثل رأى الكاتب ولا تمثل رأى المعهد ذاتـــه

محتويات الدراسة

	صفحة
معنى التخطيط الاقتصادى	١
التخطيط فى الرأسمالية :	٣
خصائص العملية الاقتصادية فى الرأسمالية	٣
صور التخطيط فى الرأسمالية وملامحه	٥
التخطيط من اجل التنمية	١٠
التخطيط الاشتراكى	١٤
بعض خصائص الاقتصاد الاشتراكى	١٤
خصائص التخطيط فى الاشتراكية	١٧
اهداف التخطيط الاشتراكى	٢٦
بعض الفروق بين الاقتصاد المخطط وغير المخطط	٢٨
المركزية واللامركزية فى التخطيط	٣٩
فكرة اللامركزية	٤٠
ملاحظات حول نظام الاختيار اللامركزى	٤٤
بعض ملامح التخطيط المركزى	٥٢
عملية التخطيط	٥٦
تنظيم جهاز التخطيط	٥٦
اعداد الخطة	٦١
الخطة بعيدة المدى	٦٢
الخطة الطويلة	٦٢
الخطة القصيرة	٦٣
اساليب التخطيط الاقتصادى	٧٠
طريقة التخطيط الامثل	٧٠
اسلوب الاهداف المحددة	٧٢
نظام الاهداف والارقام الموجهة	٧٣

تمهيد :

آثرت أن اطلق على هذه الدراسة " مقدمة الى التخطيط الاقتصادى " ذلك ان دراسة شاملة للتخطيط الاقتصادى ومشكلاته النظرية والتطبيقية ، تعتبر عملا كبيرا ، لا يستطيع كتاب واحد ، أو بحث واحد ان يلم باطرافه جميعا ، والتسمية كذلك تتسق مع مجال الدراسة التى نحن بصددها ، وهى التعرف على الخطوط العريضة للاقتصاديات الاشتراكية . وقد اردت كذلك أن اجعل هذه المقدمة تهتم بالقاء ضوء على فكرة التخطيط الاقتصادى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى ذلك ان هناك خلطا فى الكتابات الاقتصادية فى هذا المجال .

هذا بالاضافة الى أن الدراسات التى يقوم بها وينشرها معهد التخطيط القومى فى موضوع التخطيط الاقتصادى قد بلغت من الاتساع والعمق ما يجعل الحديث عن التخطيط الاقتصادى فى مذكرة اخرى من مذكرات المعهد حديثا معادا . لكل أولئك آثرنا أن يكون كلامنا هنا مقدمة للتخطيط فحسب ، وركزنا على ما يتميز به التخطيط فى الاشتراكية وقارنا ـ فى خطوط عامة ـ بينه وبين التخطيط فى الرأسمالية .

وعلى ذلك ، سوف نعرض لمعنى التخطيط الاقتصادى ثم للتخطيط فى الرأسمالية ، وللتخطيط فى الاشتراكية ، ثم للاموكزية والمركزية فى التخطيط فى الاشتراكية . وبعد ذلك ننتقل الى عملية التخطيط الاقتصادى فنتناول موضوعات ثلاثة : تنظيم جهاز التخطيط ، واعداد الخطة ، ثم تنفيذها والرقابة عليها .

معنى التخطيط الاقتصادى

يمكن القول بأن الخطة ، بمعناها العام ، تتكون من مجموع الترتيبات أو الوسائل التى تقرر لتحقيق هدف معين . وبذلك تتحدد فكرة الخطة بعنصرين : هدف او غرض يسعى المرء الى تحقيقه ، ثم تحديد الترتيبات او الوسائل التى يقرر اتخاذها لتحقيق هذا الهدف . فالهدف المحدد والوسائل المحددة التى اختيرت لتحقيق ذلك الهدف هى التى تعتبر جوهر اية خطة .

واذا طبقنا هذا التعريف العام على الخطة الاقتصادية ، فيمكن تعريفها بأنها مجموع الترتيبات أو الوسائل التى تقرر اتخاذها بغرض تحقيق هدف يتعلق بالنشاط الاقتصادى . (١)

---

(١) يعرف البعض التخطيط ، بانه ينطوى على الرقابة الحكومية على الانتاج بصورة أو بأخرى . وبذهب تعريف آخر الى ان التخطيط هو وسيلة للادارة الاقتصادية ، بدلا من أن تكون فى يد اقلية صغيرة من حملة الاسهم ، فان الاشخاص او الهيئات التى تدير الانتاج سوف تتجه نحو سلطة اقتصادية مركزية ، مهمتها (التوجيه فيما يتعلق بالمسائل الهامة فى مجال الانتاج والاسعار . ويقرر تعريف آخر ، بانه الاختيار الواعى المقصود للامور ذات الاولوية من الناحية الاقتصادية من جانب سلطة عامة .

ويعرف آخرون التخطيط الاقتصادى بانه المبادأة والرقابة والتنظيم للنشاط الاقتصادى من جانب الدولة بغرض تحقيق هدف محدد فى مدى فترة زمنية معينة ، ويضيفون ان الهدف الذى يرتبط بالتخطيط فى العادة ، هو بناء التركيب الاشتراكى للدولة . ومن التعريفات المشابهة : تدخل الدولة تدخلا عضويا فى الحياة الاقتصادية ، لا يهدف الى ضمان سير معين للاقتصاد ، وانما الى تحقيق تغيير مستمر فى هيكل الاقتصاد القومى . ويتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومى من تحقيق اهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور الذى يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تتسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك .

والتخطيط عند آخرين ، هو وسيلة منظمة ومستمرة لتحقيق غاية ، واذا كان التخطيط قوميا شاملا فانه يتم فيه حصر كافة موارد المجتمع — مادية كانت أم مالية أم بشرية — وتحديد طريقة تعبئتها (واستغلالها) أو تشغيلها (وتوجيهها وتوزيعها بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة فى أقصر فترة ممكنة ، وباقل جهد أو تكلفة اجتماعية واقتصادية ، وبادنى قدر من الضياع فى هذه الموارد .

والمعروف اننا حينما نستخدم تعبير " اقتصادى " فى الدراسات الاقتصادية ، لا نعنى به المعنى الضيق للكلمة ، بل يشمل بطبيعة الحال النشاط الاجتماعى بأسره . أى يضم الخدمات ، سواء أكانت خدمات وثيقة الصلة بالانتاج كالنقل والتجارة مثلا ، أم بعيدة الصلة نسبيا كالخدمات الثقافية وغيرها .

هذا المعنى العام للخطة ، ينطبق على الخطة الشاملة للاقتصاد القومى بأسره ، كما ينطبق كذلك على خطط جزئية مثل خطط الانتاج ، والتوزيع ، والاستثمار وغير ذلك . بل أن هناك خططا قطاعية ، أو تتناول صناعة أو صناعات معينة ، وتوجد خطط كذلك للمشروعات ، وقد تكون هناك خطة خاصة باقليم أو بمنطقة معينة وهكذا .

وليسنا نود أن نغرق فى التعرض لهذه الخطط (١) وتعريفها ، فقد يكون أكثر انسجاما مع لون الدراسة التى نعالجها ، وهى " اقتصاديات الاشتراكية " أن نتعرض لملامح التخطيط الاقتصادى ولخصائصه فى الرأسمالية ، ثم فى الاشتراكية .

---

(١) يقوم صاحب المشروع الخاص فى الاقتصاد الرأسمالى بلون من التخطيط الاقتصادى لمشروعه مقدما ، أى يقدر موارده ، والطريقة التى سوف يستخدمها فى الحصول على أكبر قدر من الربح الفردى ، فى ظل ظروف السوق ، وتوقعاته بالنسبة للمستقبل .
على أن انعدام الرابطة بين القرارات البالغة الكثرة لاصحاب المشروعات الخاصة فى المنافسة الحرة جعل تنظيم هذا الخضم من القرارات المتعلقة بالانتاج يتم فيما بعد بواسطة قوى السوق ، فهو تنظيم لا حق تلقائى لعملية الانتاج تنعدم معه الرشادة الاقتصادية التى صاحبت الحساب الاقتصادى داخل كل مشروع على حدة . ولما كانت الرأسمالية تتطور الى احتكارات أو منافسة القلة ، فان هذه التنظيمات الاحتكارية سعت الى عمل خطة تحدد أهدافا معينة للصناعة او الصناعات التى تسيطر عليها للعمل على عدم تقلب اثمان منتجاتها ، وتنظيم العمالة ، والتخلص من الضياع او الخسارة التى تنجم عن المنافسة بين الوحدات الانتاجية المختلفة .

التخطيط في الرأسمالية

لا نستطيع في هذه الدراسة أن نتعرض باسهاب للعملية الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، ولا للعلاقات التي يثيرها الانتاج في ذلك النظام ، أو لتوزيع الناتج القومي ، فالوقت المخصص لهذه الدراسة لا يتيح لنا مثل ذلك الاسهاب . ومع ذلك ، فان فهما سليما للتخطيط في كل من النظامين يتطلب الالمام المامة عجلى بالملامح الرئيسية للعملية الاقتصادية في الرأسمالية .

خصائص العملية الاقتصادية في الرأسمالية :

يقوم الاقتصاد الرأسمالي على الملكية الفردية أو الخاصة لوسائل الانتاج ، ويترتب على ذلك ان الفريق المالك - وهو القلة - يستولي على فائض عملية الانتاج الاجتماعي ، الذي أصبح عملية اجتماعية ، بينما تظل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة . ويحرم من تلك الملكية فريق الكثرة - وهم العمال - الذين لا يملكون الا القدرة على العمل ، التي يبيعونها للملاك وسائل الانتاج ، ويتقاضون نظير ذلك أجرا يكبر أو يصغر حسب قوة المساومة التي يملكها هؤلاء ونقاباتهم ، والتي تكون أضعف من قوة مساومة الرأسماليين الذين يحظون بقوة كبيرة في مجالي الاقتصاد والسياسة .

والهدف من الانتاج في الرأسمالية هو الحصول على أكبر قدر من الربح الفردي للحائزين على وسائل الانتاج ، وبهذا فالربح الاجتماعي لا يدخل في اعتبار المنظمين الرأسماليين ، فقد يحدث وقد لا يحدث ، بل قد يتجه الانتاج الرأسمالي الى انتاج السلع الترفيهية ، التي يطلبها القادرون على الدفع ، ولا توجه الموارد للضروريات اللازمة لعدد كبير من الناس ، ذلك ان الحاجات لا تشبع في النظام الرأسمالي الا للقادرين على الدفع .

بل ان الحصول على أكبر قدر من الربح الفردي يسوء معه استخدام الموارد الاقتصادية فتتجه نحو انتاج السلع الضارة من الناحية الاجتماعية طالما كان ثمنها مجزيا في السوق . ومثال ذلك انتاج المشروبات الكحولية على حساب المنتجات الضرورية كالسكر مثلا ، حيث يصنع الاثنان من البنجر في بلد كفرنسا مثلا .

ومن المعروف أن النفقة الاجتماعية ، اى التي يتحملها المجتمع قد تتعارض مع النفقة الخاصة التي يتحملها المنظم الخاص ، فقد يحقق هذا الاخير نفقة خاصة منخفضة على

حساب نفقة اجتماعية مرتفعة . (١) وبهذا من الممكن أن تزداد ارباح الرأسمالي وتزداد خسائر المجتمع .

والانتاج الرأسمالي يقوم بطريقة تلقائية على اساس قوى العرض والطلب في السوق . وجهاز الثمن الذي يعمل طبقا لتفاعل تلك القوى هو الذي يرشد المنتج الى انتاج السلع التي ارتفع ثمنها ، والاقلاع عن السلع التي انخفض ثمنها . لكل صاحب مشروع يصدر قراراته المتعلقة بالانتاج حسب الاثمان السائدة والمتوقعة ، وبذلك تكون نتيجة النشاط الاقتصادي حصيلة لقرارات عديدة لوحدات اقتصادية مستقلة عن بعضها بعضا ، بل ومتضاربة ، وتكون النتيجة النهائية تلقائية ، لم يتوقع احد حدوثها ، ولو ان قرارات المنتجين فرادى قد تكون مقصودة مقدما .

ولسنا نبحث في هذا المجال المثالب التي تنبثق من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفصيلا ، الا انه يمكن القول ، بصفة عامة ، أن هناك ضياعا كبيرا في الموارد الاقتصادية وسوء استخدامها . وهذا يتخذ صورا كثيرة منها : الازمات الدورية التي يصاحبها انكماش كبير يتعطل معه جزء كبير من الموارد البشرية والمادية ، وتاريخ تطور الاقتصاد الرأسمالي حافل بهذه الازمات . ومنها البطالة المزمنة التي تصيب قدرا كبيرا من القوى العاملة وموارد الانتاج ، تلك البطالة المزمنة الناجمة عن عدم كفاية الطلب الفعلي أو قصور الاستهلاك ، وهو الذي يتسبب من انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين ، وكذلك من انخفاض من الطلب على ادوات الانتاج . هذا الى جانب صور البطالة الاخرى الاحتكاكية والفنية وهناك أيضا ، الطاقات العاطلة في ادوات الانتاج ، التي تعني بظاهرة الطاقة الانتاجية الزائدة ، أي وجود جزء هام من الطاقة الانتاجية دون تشغيل على الرغم من توافر القوة العاملة والمواد الاولية اللازمة لتشغيلها . وتوجد هذه الظاهرة كذلك في حالة التوسع الاقتصادي .

ولسنا في حاجة الى القول بأن تملك وسائل الانتاج تملكا فرديا يسوء معه توزيع الدخل القومي ، فالقلة المالكة تنعم بجزء كبير من ناتج الجماعة ، بينما تحرم منه الكثرة ، ولا تحظى الا باجور زهيدة عطلها . والمعروف ان الجزء الذي يؤول الى القلة المسيطرة على وسائل الانتاج كبيرا ، ويكبر

---

(١) المثل المألوف في هذا الصدد . مشروع صناعي يقام في منطقة مأهولة بالسكان . . فالضجيج والدخان المنبعث من المصنع يضر بصحة السكان ، ويقلل من انتاجيتهم ، ويزيد من نفقات علاجهم ، ومن ثم يزيد من النفقة الاجتماعية التي لا تدخل في حسبة المنظم الخاص أو في نفقاته .

هذا الجزء اذا ما اخذنا المتوسطات الفردية ، كما يصغر نصيب الفرد من الطبقة العاملة والاحصاءات فى جميع الدول الرأسمالية تعكس هذه الظاهرة .

بعد هذه المجالة عن ملامح الاقتصاد الرأسمالى ننتقل الى مناقشة التخطيط فى هذا النظام .

التخطيط فى ظل الرأسمالية :

ان التخطيط فى الرأسمالية لا يعنى الغاء الخصائص الرئيسية لها ، والتى أشرنا الى بعضها فيما مضى ، كسيادة المشروع الخاص والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وجهاز الاثمان والسوق والمنافسة والربح الفردى كهدف للانتاج .

صور التخطيط فى الرأسمالية وملامحه :

يمكن للتخطيط فى الرأسمالية أن يتخذ الصور والملامح التالية :

١ـ التخطيط الجزئى :

يتخذ التخطيط الاقتصادى فى الرأسمالية صيغا عدة ،فهو فى الغالب تخطيط جزئى وتحاول الدولة فى مثل هذا النوع من التخطيط أن تخطط للقطاعات الهامة من الاقتصاد وحدها كالزراعة والصناعة والاستثمار وغيرها . وقد تخطط اجزاء فقط داخل القطاعات ، فتخطط لمحاصيل معينة مثلا دون ان تعمم ذلك على القطاع الزراعى باسره .

والتخطيط الجزئى هو تخطيط شطرى تستدعيه الحاجة بالنسبة لقطاعات الاقتصاد التى يوجد بها اختلال فى قوى العرض والطلب .

ويقابل التخطيط الجزئى ، التخطيط الشامل الذى يعالج جوانب الاقتصاد القومى ،والذى يرسم بصورة سليمة بحيث يغطى هذه الجوانب جميعا . وبهذا لا يعتبر التخطيط الجزئى تخطيطا بالمعنى الصحيح ، وليست له فعالية بالنسبة للاقتصاد القومى الا اذا ادى الى التخطيط الشامل ، ولا يتسق التخطيط الشامل مع الرأسمالية ، حيث يتعذر قيامه فى هذا النظام . ذلك ان مثل ذلك التخطيط يتطلب سلطة مركزية تتخذ وسائل معينة للوصول الى اهداف محددة ، وهذا يتطلب استجابة مباشرة ، وتنفيذا للاهداف عن طريق الوسائل المرسومة . وطالما بقيت وسائل الانتاج

مملوكة ملكية فردية أو خاصة ، وطالما كان الربح الفردي هو الهدف من الانتاج فليس من السهل نشوء تخطيط شامل توجه به موارد الجماعة نحو تحقيق اهداف معينة .

ومن الامثلة على قيام التخطيط الجزئي في الاقتصاديات الراسمالية ذلك التخطيط الذي قام في المملكة المتحدة في الفترة بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ . وكذلك التخطيط الذي حدث في المانيا في ظل النازية .

واذا تناول التخطيط الاقتصاد الغربي في الرأسمالية ، فهو ليس تخطيطا شاملا بالمعنى الدقيق للكلمة ، ولكنه نوع من التنبؤ بسلوك الاقتصاد الغربي في المستقبل ، وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية :

٢ - التنبؤ :

اصبحت مشروعات التنبؤ تحتل مكانا هاما في معظم الدول الرأسمالية في الفترة المعاصرة ، وكثيرا ما يختلط التنبؤ بالتخطيط الاقتصادي ، وهو الامر الذي يتحتم معه التمييز بينهما . فالتنبؤ لا يوجه نحو العمل الاقتصادي ، ولكنه يتعلق بالتوقعات التي سوف يكون عليها الاقتصاد الغربي في تاريخ مقبل . وهو يفترض ان الاقتصاد يتطور تلقائيا وبحرية ، ثم تبذل محاولة للتعرف على كيفية تطوره في المستقبل . وهو يهدف الى تبصير الافراد والساسة مقدما بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي في فترة زمنية معينة . وقد استخدم لمحاولة التنبؤ بالازمات . (١)

وتسعى دراسات التنبؤ الاقتصادي الى أن تستنتج مقدما الوقائع الاقتصادية في المستقبل ، ولكنها لا تؤثر فيها ، وهذا ما يميزها عن التخطيط . على أن انصار التنبؤ يقررون انه يؤثر فعلى الوقائع ، فيجعل رجال الاعمال يعملون على تجنب الازمات . غير انه من الناحية العملية لا يحدث التنبؤ مثل هذه النتيجة ، فتوقع الازمات لا يعني عدم وقوعها طالما بقي النظام الذي يسببها .

---

(١) يقرر البعض أن فشل محاولات التنبؤ أكبر من نجاحها ، فقد فشل التنبؤ الذي اجري في "هارفارد" عام ١٩٢٩ سنة الازمة الكبرى . والتنبؤ الاقتصادي لا يؤثر في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن الارصاد الجوية التي تتنبأ بالجو ، ولكن لا يمكنها التأثير فيه . انظر :

C. Bettheim, Studies in the Theory of planning, asia publishing House, London, 1961, PP 3-23 .

على أن هناك علاقة بين التخطيط والتنبؤ ، فكلاهما يتضمن عملية أولية من التوقع أو التنبؤ ، ولكن التخطيط يقيد في الوقت نفسه ، من المجال المفتوح للتنبؤ ، ذلك لان الاخير يتضمن ، كما سبق القول ، أن النشاط الاقتصادى يتطور تلقائيا . يضاف الى ذلك ان التنبؤ يتضمن ان الاقتصاد يتطور طبقا لقوانينه الخاصة بواسطة حتمية داخلية ، بينما التخطيط يتضمن ان الاقتصاد يكف عن أن يكون خاضعا خضوعا مطلقا للقوانين الاقتصادية ، بل يخضع لارادة الرجال التى تستخدم القوانين الاقتصادية لتسهيل الوصول الى الاهداف المرجوة .

٣- التخطيط الوظيفى :

يهدف التخطيط الوظيفى الى تخطيط الاقتصاد وتوجيهه داخل اطار النظام الاقتصادى الاجتماعى القائم ، أى فى ظل الاطار الرأسمالى . ويقابل التخطيط الوظيفى ، التخطيط الهيكلى الذى يرمى الى اقامة نظام جديد ينطوى على تغيرات جذرية بعيدة المدى فى تركيب الاقتصاد .

ومن الواضح أن التخطيط فى الرأسمالية لا يمكن الا أن يكون وظيفيا . بل نجد أن بعض غلاة المفكرين الرأسماليين امثال "فون ميزس" يذهبون الى أن التخطيط والرأسمالية يتعارضان تماما ، فالتخطيط على النقيض من النشاط الحر ، والمبادأة الفردية ، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، واقتصاديات السوق والاثمان . وعلى الرغم من أن البعض يرى أنه ليس من المستحيل التوفيق بين الرأسمالية والتخطيط ، فان النتائج التى تتحقق من وراء التخطيط الوظيفى فى الرأسمالية لا يمكن أن تكون ذات طبيعة فعالة أو دائمة .

على أن التفرقة بين التخطيط الوظيفى والتخطيط الهيكلى تكون واضحة عند الانتقال من نظام اجتماعى واقتصادى معين الى نظام ذى هيكل جديد ، فاذا ما أحدث التخطيط الهيكلى دوره فى تغيير صورة المجتمع ، وبدأت هذه الاخيرة ترسخ جذورها وتتضح ملامحها ، ينتقل التخطيط تدريجيا الى أن يكون وظيفيا داخل النظام الاجتماعى والاقتصادى الجديد ، فيطور منه تطويرا متدرجا داخل الاطار الاجتماعى القائم ، اللهم اذا حدثت تغيرات جذرية

جديدة ابعد من التغيرات الهيكلية الاولى (١)

التخطيط التصحيحي : ومن المهام الرئيسية للتخطيط الوظيفي في الاقتصاديات الرأسمالية ، هو محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات الضارة في الاقتصاد ، كما يحدث فعلا في بعض الدول الرأسمالية الصناعية في شمال امريكا وغرب أوربا ، عندما يراد تصحيح الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد ، أو بعبارة أخرى ، عندما يراد المحافظة على طريق وسط بين الكساد والتضخم . فاذا ظهرت على الموقف الاقتصادي بوادر الكساد ، فان الحكومة تتدخل ببرنامج من الاشغال العامة وسياسة النقود الرخيصة ، واذا مال النظام الى الرخاء فان الحكومة تتخذ اجراءات تقييدية للحد من ذلك قبل أن يصبح الموقف خطيرا . وقد كان للفكر الكينزي اثر بالغ في تشكيل هذا النوع من السياسة الاقتصادية .

وفي حالة ما اذا كان الاقتصاد يعاني من الكساد ، فان هذا النوع من التخطيط التصحيحي يرمي الى انتشاله من وهدة الكساد . ويوجد نوعان من الاجراءات العلاجية في هذا المجال : اجراءات لزيادة الاستهلاك أو الميل الى الاستهلاك من جانب مجموع السكان ، ثم خطوات أخرى للاسراع بالاستثمار الخاص . ومن الخطوات التي تقترح في هذا الصدد : اعادة توزيع الدخل لصالح اصحاب الدخول المنخفضة ، وذلك بزيادة انتاجيتها ، وزيادة ما تحوزه من قوة شرائية ، وتحويل القوة الشرائية من اصحاب الدخول العليا الى اصحاب الدخول الدنيا ، وذلك لارتفاع

---

(١) فالتخطيط السوفيتي الذي بدأ في عام ١٩٢٨ ، اخذ في مبدأ الامر بالاسلوب الهيكلي لتحويل المجتمع الى الاشتراكية ، ثم تدرج الامر في الخطط اللاحقة الى أن يصبح التخطيط في هذا البلد وظيفيا ، على انه يتطور في اهدافه طبقا للفلسفة التي يقوم عليها النظام . وبذلك اصبح التخطيط الوظيفي اداة لتحقيق التغيرات الهيكلية (الطفيفة نسبيا) .
انظر : محمد محمود الامام ، التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٣ القاهرة .

وكذلك : S.L. SETH, Theory and Practice of Economic Planning, Sched & Comp. New Delhi

الميل الحدى للاستهلاك لدى هذه الفئات الاخيرة ، وكذلك استخدام سياسات الاجور والضمان الاجتماعى لزيادة قدرة هذه الجموع على الاستهلاك .

وهناك خطوات اخرى ، كمنح تسهيلات ائتمانية للمستهلكين ، واستخدام نظام التقسيط ، وتطوير وسائل الاعلان وتخفيض الضرائب ، وتخفيض معدل الفائدة لتشجيع الاستثمار ، وتدعيم الاسعار الى غير ذلك .(١)

٤ـ التخطيط بالاقناع :

تلجا الحكومة فى الدول الرأسمالية الى الاقناع كوسيلة للقيام بنوع من التخطيط يتسق وطبيعة العملية الاقتصادية فى الراسمالية . والاقناع اما أن يكون بالاتصال المباشر بالمنتجين ، او باتخاذ سياسات غير مباشرة ، كالوسائل المالية باستخدام الضرائب والرسوم والاعانات لتثبيط انتاج معين ، او تشجيع انتاج آخر .

وبذلك يفترض التخطيط عن طريق الاقناع وجود المشروع الخاص فى الميدان الاقتصادى باسره ، وتحاول الدولة فى هذا الاطار تخطيط النشاط الاقتصادى بطريقة غير مباشرة . ويقابل التخطيط بالاقناع التخطيط عن طريق التوجيه الذى يفترض عدم وجود المشروع الخاص ، اذ وجود قطاع خاص صغير لا يشغل ثقلا كبيرا فى النشاط الاقتصادى ، ويكون قيادة ذلك النشاط للقطاع العام ، أى للملكية العامة لوسائل الانتاج ، حيث تنفذ الخطط عن طريق الاوامر والتوجيهات المباشرة .

ويرفض بعض الكتاب الاشتراكيين اعتبار التخطيط عن طريق الاقناع تخطيطا حقيقيا ، ذلك ان التخطيط بمعناه السليم يكون حقيقة واقعة عندما تتحقق تنفيذ الخطة عن طريق الاوامر المباشرة فاذا تحققت الاهداف المرسومة عن طريق اجراءات غير مباشرة فان ذلك يجب الا يسمى تخطيطا ، ولكنه يسمى رقابة .

---

(١) ومن المعروف ان الدورة الاقتصادية تعمل فى المجتمع الرأسمالى ، فالانكماش قد يعقبه تضخم ، ومن ثم يتردد النظام الرأسمالى بين الانكماش والتضخم . ولسنا بصدد التعرف على العلاجات التى تلجأ اليها الدول الرأسمالية لان ذلك ليس موضوع حديثنا الراهن ، ولكن يتضح مما سبق ان هذه الاجراءات التى تتخذها الدول الرأسمالية لعلاج الكساد والتضخم ، انما هو نوع من

على انه ليس من الضرورى ان يكون التخطيط من طريق التوجيه مقصورا على الاقتصاديات الاشتراكية ، فقد كان التخطيط فى المانيا النازية ملزما وتوجيهيا ، بينما كان التخطيط فى بريطانيا بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥١ عن طريق الاقناع والاستمالة ، اى عن طريق تفاعل قوى السوق .

التخطيط من أجل التنمية : يخصص كثير من الكتاب (١) لهذا النوع من التخطيط دراسات خاصة بل يميزونه عن انواع التخطيط السابقة ، ويفردون له مجموعة مستقلة يعالجونه فيها . ويبدو أن الذى حدا بهم الى هذا الاتجاه ، هو ذلك التحول العالمى نحو التخطيط كأسلوب للقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى ران على جزء كبير من العالم ، كثيرا ما يطلق عليه العالم الثالث ، اى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، ذلك التخلف الذى فرضته على تلك البلاد ظروف تاريخية سواء تسببت فيها القوى الخارجية التى استعمرت تلك المناطق ، او نظم الحكم المتخلفة التى فرضت عليها ، والتى لا يمكن أن تؤدى بطبيعتها ، بل لا يمكن أن تسمح ، بأى لون من التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

بل ان التخلف كان يرين على قطاعات كبيرة داخل البلاد المتقدمة نفسها ، ومثال ذلك فى الولايات المتحدة ، وادى التنسى ، الذى عملت له الحكومة خطة لتطويره وتنميته .

هذه الاعتبارات وغيرها ، جعلت حكومات العالم ، ايا كان النظام السياسى الذى تتبعه ، تلجأ الى التخطيط . وقد اخذ ذلك اهتماما خاصا فى الدول المتخلفة - ومن ثم خصص لهذا اللون من التخطيط مجموعة خاصة ، يراد منها الوصول الى تحقيق درجة عالية من التنمية ، عن طريق تكوين اكبر لرأس المال .

والواقع انه ولو أن التخطيط من اجل التنمية جدير بدراسة خاصة ، الا انه يجب عدم التعميم فى هذا المجال ، فمما لا ريب فيه أن التخطيط فى ظل سيادة المشروع الخاص غيره فى ظل سيادة المشروع العام أو حينما يكون الاقتصاد اشتراكيا ، أو متجها نحو الاشتراكية ، فتسود ، الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، او على الاقل تحظى بثقل خاص ، يجعل القطاع الخاص

---

(١) W. A. Lwis, Development Planning - The Essentials of Economic Policy, George Allen & Unwin LTD, London 1966.

انظر كذلك محمد محمود الامام ، المرجع السابق ذكره .